

# خادم الحرمين ينتصر.. "ضحايا" مطر جدة

استدعاء أي مسؤول "كائناً من كان" ومساءلته

صرف مليون ريال لذوي كل شهيد

تقصي أسباب الفاجعة.. ورفع نتائج التحقيق فوراً

محاسبة كل مقصر ولن تأخذنا في ذلك لومة لائم

□ جدة - «الحياة»

■ أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس (الاثنين) وزارة المالية بصرف مليون ريال لأسرة كل شهيد قضى غرقاً في السيول، التي اجتاحت جدة الأربعاء الماضي، ووجه - وفقاً لأمر ملكي بثته وكالة الأنباء السعودية - بتشكيل لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق في مسببات «الفاجعة»، التي أسفرت عن أكثر من ١٠٠ شهيد. ويخول الأمر الملكي للجنة حق «استدعاء أي شخص أو مسؤول، كائناً من كان، لطلب إفادته أو مساءلته».

وجاء في الأمر الملكي: «إن هذه الفاجعة نتجت عن أمطار لا يمكن وصفها بالكارثية»، وأضاف أنها «لم تات تبعاً لكارثة غير معتادة على نحو ما نتابعه ونشاهده، كالأعاصير والفيضانات الخارجية وتدابيراتها عن نطاق الإرادة والسيطرة». وتابع: «إن من المؤسف له أن مثل هذه الأمطار بمعدلاتها هذه تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة وغيرها، ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانيات والقدرات، ولا ينتج عنها خسائر وأضرار مفاجئة على نحو ما شهدناه في محافظة جدة، وهو ما المننا أشد الألم».

وشدد خادم الحرمين الشريفين على أنه من المتعين عليه «شريعياً التصدي لهذا الأمر، وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه - جهات وأشخاصاً - ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة والمسؤولية الملقاة عليه والثقة المناطة به». وأوضح الملك عبدالله أنه يعتبر ذلك «اضطلاحاً بما يلزمنا واجب الأمانة والمسؤولية التي عاهدنا الله تعالى على القيام بها، والحرص عليها تجاه الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا». وشدد الأمر الملكي على الأخذ في الاعتبار «مسؤولية الجهات المعنية كل في ما يخصه أمام الله تعالى، ثم أمامنا عن حسن أدائها لمهامها ومسؤولياتها والوفاء بواجباتها». وأضاف أنه يدرك «أنه لا يمكن إغفال أن هناك أخطاءً أو تقصيراً من بعض الجهات، ولدينا الشجاعة الكافية للإفصاح عن ذلك، والتصدي له بكل حزم».

وقال خادم الحرمين الشريفين في أمره الكريم: «هؤلاء المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي ذمتنا، نقول ذلك صدقاً مع الله قبل كل شيء، ثم تقريراً للواجب الشرعي والنظامي وتحمل تبعاته، مستصحبين في ذلك تبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم من صنيع بعض أصحابه في ما نذبهم إليه». ووجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتشكيل لجنة برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، وعضوية عدد من كبار المسؤولين، للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب الفاجعة،







عائلة نازحة فضلت الابتعاد عن مناطق الخطر. (أحمد طاحون)



مقيمون حملوا حقائبهم بحثاً عن مكان آمن.

وشمل أمره ما يأتي:

- ١ - التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.
  - ٢ - حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.
  - ٣ - على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.
  - ٤ - للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.
  - ٥ - على اللجنة أيضاً الرفع لنا - فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته أو مساعلته عند الاقتضاء.
  - ٦ - على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عز وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.
- واستند الأمر الملكي المشار إليه إلى عدد من الأنظمة أبرزها: النظام الأساسي للحكم، ونظام تاديب الموظفين، ونظام المناقصات والمشتريات الحكومية.